الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الـعـلاقـة مـع الـعـراق الـجـديـد: نـحـو مـقـاربـة سـتراتـيـجـيـة

هاني الحوراني
الاردن

التسهيلات الأردنية الجديدة لدخول العراقيين الى الأردن، ومنها تمديد قبول دخول العراقيين بجواز سفرهم القديم من فئة «S» الذي كان قد أوقف العمل به بدعوى سهولة تزويره، وكذلك السماح للعراقيين القادمين من دولة ثالثة، اي ليس مباشرة من العراق، بدخول الأردن من دون تأشيرة أردنية مسبقة، وتخصيص مكتب للمستثمرين العراقيين في مطار الملكة علياء الدولي لتسهيل معاملة دخولهم الى الأردن، جاءت بعد ثمانية أشهر فقط على العمل بالتأشيرات المسبقة لدخول المواطنين العراقيين، والتي كانت موضع شكاواهم، وحدت بقوة دون دخولهم أو انها دفعتهم للتحول، (خاصة المستثمرين منهم) نحو دول عربية أخرى. هذه التغييرات الإجرائية تطرح سؤالاً ملحاً، عن مغزى التقلبات الحادة والسريعة في التعامل مع الأخوة العراقيين، وما اذا كانت لدينا في الأردن رؤية ستراتيجية أو طويلة المدى تجاه الدولة الجارة والشقيقة؟!

أسبوعية «السجل» نشرت في اواخر كانون الثاني الماضي ان التسهيلات الجديدة الممنوحة للعراقيين، جاءت على اثر غداء على شرف الملك عبد الله الثاني أقيم في منزل المهندس علي أبو الراغب، رئيس الوزراء السابق، استمع خلاله الى شكاوى رجال أعمال عراقيين من استمرار العمل بإجراءات «الفيزا» المسبقة لقدوم العراقيين، وأن الملك تفاجأ من هذه المعلومات ووعد بمعالجتها وتسهيل دخول العراقيين الى المملكة.

أما وزير الداخلية الذي شكل على إثر ذلك لجنة خاصة في وزارته لوضع إجراءات جديدة تيسر دخول العراقيين وإقامتهم في المملكة، صرح «للعرب اليوم» في مقابلة معها يوم ٢٥ الشهر الماضي أيضاً، أن التسهيلات سوف «تضبط» عدد العراقيين القادمين الى الأردن، مما يشير الى أن صانعي القرار الحكومي ليس لديهم فهم موحد أو مستقر للعلاقة مع العراق الجديد.. فهل هذه التسهيلات تستهدف المستثمرين العراقيين دون غيرهم؟ وماذا عن بقية العراقيين؟ ولماذا هذه المعاملة التمييزية، اذا صح أنها انتقائية او «منضبطة»، كما صرح وزير الداخلية.

ان هذا التقلب الحاد في المواقف الأردنية تجاه العراقيين بات يتطلب مناقشة مفتوحة، وسياسات واضحة ورؤية ستراتيجية تتجاوز الأوضاع المؤقتة التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن. فماذا نريد من العراق وما طبيعة العلاقة التي نتطلع الى إقامتها معه. وما العقبات أو الاعتبارات التي ما زالت تحول دون تطويرها الى المستوى المرجو؟!

لا نأتي بجديد اذا قلنا ان العراق والأردن تربطهما علاقات تاريخية قديمة ووثيقة تعود الى الأيام الأولى لنشأة البلدين، أي إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والاقتسام الغربي للتركة العثمانية في المشرق العربي. وقد حكم اثنان من أبناء الشريف حسين، هما عبدالله الأول وفيصل الأول ثم أحفادهما البلدان، وخضعا معاً للانتداب والنفوذ البريطاني حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقام اتحاد هاشمي بين البلدين عام ١٩٥٨، مباشرة بعيد الوحدة السورية – المصرية، وتحت تأثير التهديد الراديكالي الذي مثلته حينذاك. لكن الاتحاد الهاشمي والوحدة السورية المصرية انتهيا سريعاً، جراء ثورة تموز ١٩٥٨ العراقية ثم جراء الانفصال السوري عام ١٩٦١.

وبرغم تعاقب العهود السياسية التي مرت بالعراق منذ عام ١٩٥٨ وحتى سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، فقد اتسمت علاقات الأردن بالعراق الشقيق بنوع من الثبات والعلاقات التي تراوحت بين الحرارة والفتور، لكنها قلما شهدت تقلبات حادة أو توترات استثنائية. ولم يكن مجرد مصادفة ان تكون علاقات الأردن مع العراق أكثر استقراراً ووثوقاً من علاقاته بجيرانه الآخرين، فالبلدان شكلا ولا يزالان حالة من الاعتمادية المتبادلة، مع اختلاف أسباب هذه الاعتمادية لكل منهما. ولقد آن الأوان لتطوير هذه الاعتمادية المتبادلة، التي ليس عيباً ان نشير إلى أن صراعات وحروب المنطقة كانت وراء تعزيزها واستمرارها، فالمطلوب الانتقال بهذه العلاقة من حالة الضرورة القسرية او المحكومة بالظروف الإقليمية الى حالة من التكامل الستراتيجي بين البلدين.

لتحقيق هذا الانتقال فإن على صاحب القرار السياسي في الأردن إخراج العلاقة مع العراق من دائرة ذهنية إدارة الأزمات، فالعراق يجب أن ينظر اليه كعمق ستراتيجي للأردن، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وعليه ان يحقق اختراقاً نوعياً في نمط العلاقة المقامة معه الى مستوى الشراكة والتكامل الستراتيجي، ويخرج بها من دائرة التعامل السابق معه، والذي كان يتراوح ما بين اعتبارات الأمن وبين اعتبارات الانتفاع المؤقت بميزات اقتصادية، مثل استئناف المنحة النفطية المجانية والأسعار التفضيلية للنفط العراقي، أو منح التسهيلات للمستثمرين العراقيين تحت تأثير ضغوط الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الأردن، وبهدف تشجيع الاستثمارات العراقية للقدوم للأردن.

وبصراحة فإنه من المعيب أن يبدو الأردن، كما لو أنه عاد عن الإجراءات التقييدية لدخول العراقيين للأردن، وسارع الى توفير التسهيلات للدخول والإقامة للمستثمرين ورجال الأعمال العراقيين، تحت ضغط الحاجة والاضطرار، أو استجابة لطلب فئة من العراقيين من أصحاب الثروة والحظوة.

لسنا بحاجة لا للتشدد ولا للتساهل في الأمور التي تمس أمن الأردن أو حماية مصالحه وموارده الشحيحة. لكننا بحاجة الى سياسة واضحة وحوارات بالعمق مع العراق الجديد. ان لدى الأردن الكثير ليقدمه له، وهو في طريقه للتعافي واستعادة سيادته الكاملة وشروعه الفعلي في إعادة بناء اقتصاده. لدينا كفاءات ومهارات بشرية، ولدينا شركات مجربة للمساعدة في اعادة الإعمار.

وبالنسبة لنا فإن العراق وليس الخليج على سبيل المثال، هو العمق الحقيقي للاقتصاد الأردني، فهو السوق الذي يجب ان نسعى اليه وتأمين احتياجاته من مختلف السلع والخدمات، كما يجب ان نكيف تخطيطنا الاقتصادي لتحقيق أكبر قدر من التكامل معه وتلبية احتياجاته، من ذلك تأهيل شركات كبيرة الحجم للمقاولات والاستشارات لتلبية احتياجات إعادة البناء، ومساعدة جامعاته على إعادة اتصالها بالعالم والعلوم المعاصرة وتحديث إداراتها، وتطوير خدماتنا الطبية والعلاجية لتصبح مقصداً رئيسياً لعلاج العراقيين، وربما الأهم من ذلك تأهيل مرافقنا ومناطقنا السياحية لجعلها المقصد الرئيسي لسياحة العراقيين.

ربما الاختراق الأكبر المطلوب إحداثه تجاه العراق الجديد هو في المقام الأول فكري وسايكولوجي، ويتطلب منا في الأردن، جهداً كبيراً لتبديد الأحكام المسبقة ايديولوجياً وسياسياً تجاه النظام العراقي الجديد، والذي يتمثل في كثرة الأقلام التي تؤجج الشكوك والعداء ضده، وتحت شعارات قومية براقة، والتي لدينا بعض الأسباب للتشكك بدوافعها او بحكمتها، بالنظر الى أن معظم الأقلام التي تهاجم العراق الجديد تتم على يد أنصار النظام العراقي السابق او المنتفعين بدعمه المالي والمعنوي.

ان الاستمرار بتأجيج نزعة عداء غير مبررة ضد العراق الجديد بات يلحق الأذى بمصالح الأردن وحاجته لبناء علاقات سليمة وثابتة مع العراق الجديد.

لقد حسمت الدولة الأردنية خياراتها تجاه العراق، من خلال مبادرتها، قبل غيرها من الدول العربية، بتسمية سفير لها في بغداد، وإعادة فتح السفارة الأردنية في العاصمة العراقية. وأعلنت الدولة الأردنية أنها على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي دون تمييز بينها. وقد آن الأوان لاستكمال هذه القرارات بالعمل على بلورة ستراتيجية عملية لبناء علاقة تكاملية وتشاركية مستقرة بين البلدين، تراعي المصالح المشتركة للبلدين وتستجيب لمصالح الشعبين ككل، وليس لفئة منهم، أو تمليها اعتبارات آنية ومؤقتة.

أعلنت الحكومة الأردنية مؤخراً، وبشكل خاص على لسان وزير الداخلية، عن اتخاذ اجراءات جديدة لتسهيل دخول العراقيين وإقامتهم في الأردن، بعد أن كانت قد اتخذت قبل أشهر قليلة (أيار/مايو ٢٠٠٨) اجراءات صارمة لتقييد دخول العراقيين للأردن، من أبرزها ضرورة حصولهم على تأشيرة مسبقة من السفارة الأردنية ببغداد، واعتماد شركة لتسلم طلبات التأشيرة TNT وإيصالها للسفارة الأردنية، من خلال مكاتبها في المدن .العراقية

وكان الأردن قد وضع تدابير أكثر تشدداً لدخول العراقيين الى أراضيه بعيد العمليات الإرهابية التي استهدفت ثلاثة فنادق في العاصمة الأردنية في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥، وكشفت التحقيقات في حينها مسؤولية تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين» عن هذه التفجيرات، فضلاً عن محاولات إرهابية أخرى استهدفت عدداً من المرافق الأردنية .

العاصمة الاردنية عمان

الـتـطـلـع إلى الـمـسـتـقـبـل انـطـلاقـا مـن الـمـعـانـاة

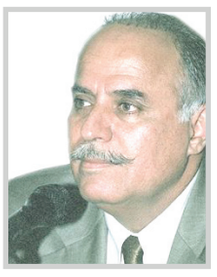

د. عبد الله المدني
البحرين

كل الدول الآسيوية في تقديري خاضت غمار الحروب بدرجات مختلفة، إن لم يكن من اجل التخلص من ربقة المستعمر الأجنبي الأبيض الآتي من وراء البحار والمحيطات، فانه من اجل الاستقلال والسيادة في كيانات غير خاضعة لمشيئة الأمم المجاورة، لكن في الوقت نفسه فان هذه الدول طلقت الحروب طلاقا بائنا بسرعة قياسية وتخلصت من آثار حروبها ونزاعاتها السابقة، موجهة جهودها كافة وثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية وطاقات مجتمعاتها نحو التنمية والرخاء والازدهار، مع استخلاص الدروس والعبر من تجاربها وتجارب غيرها من المجتمعات

جزر كينمن كمثال

وإذا كانت الأمثلة على صعيد الأمم كثيرة ونجد أكثر تجلياتها في ما حدث في اليابان ثم كوريا الجنوبية ففيتنام ولاحقا في كمبوديا ولاوس، فان أكثر الأمثلة وضوحا على صعيد المدن والجزر هو ما حدث في جزر كينمن التايوانية التي تحولت اليوم من ساحة قتال ومعارك حربية إلى جسر يربط ما بين تايوان والعالم الخارجي في عوالم الاقتصاد والسياحة والثقافة والفنون.

خط المواجهة الأول

فهذه الجزر – التي ما هي إلا مجرد أرخبيل يتكون من كينمن الكبرى وكينمن الصغرى وعدد آخر من الجزر الصغيرة التي تبعد جميعها مسافة عشرة كيلومترات عن ميناء زيامن في إقليم فوجيان الصيني، ومسافة ٢٧٥ كيلومترا عن السواحل الغربية لتايوان- شكلت على مدى نصف القرن الماضي خط المواجهة الأول ما بين تايبيه وبكين، وذلك منذ أن اتخذت القوات الوطنية بزعامة الماريشال تشيان كاي تشيك في منتصف عام ١٩٤٩ قرار الانسحاب من البر الصيني إلى تايوان مع تحصين مواقعها العسكرية فوق جزيرة كينمن الكبرى للتصدي لقوات ماو تسي تونغ الشيوعية.

17 ألف قتيل وجريح وأسير

وكان للقرار الأخير مشفوعاً بخطط العسكرتاريا التايوانية وستراتيجياتها دورا حاسما في هزيمة القوات الشيوعية في يوم ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، بعد معركة ضارية دامت ٥٦ ساعة وفقد فيها الجانب الأخير ١٧ ألف عنصر ما بين قتيل وجريح وأسير، ومنذ تلك اللحظة الفاصلة اقتنع زعماء بكين أن هزيمة أعدائهم في تايبيه واستعادتهم لتايوان يجب أن يمر عبر كينمن أولا، فيما اقتنع قادة تايبيه بأن الدفاع عن كينمن هو دفاع عن البلاد بأسرها، وبالتالي فرضوا على أهلها حمل السلاح إجباريا ودون أي مقابل.

450 ألف قنبلة

وشهدت حقبة الخمسينيات من القرن المنصرم وتحديدا بدءاً من عام ١٩٥٤ أحداثا عاصفة تمثلت في قيام بكين في قصف جزر كينمن بأكثر من ٤٥٠ ألف قنبلة لمدة عام كامل على أمل تحريرها والتقدم عبرها نحو بقية أراضي تايوان، ولما كان عدد الضحايا كبيرا والقصف الصيني متواصلا، قامت الولايات المتحدة بتهديد بكين بالأسلحة النووية إن لم تتوقف عن أعمالها العدوانية ضد التايوانيين، الأمر الذي ساهم في تحقق فترة من الهدوء في مضيق تايوان، إلا أن هذا ما لبث أن انهار في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب ١٩٥٨ بعودة بكين إلى قصف كينمن في تطور وصف وقتذاك بأنه تحد للأمريكيين.

تطبيق الأحكام العرفية

في الفترة التالية التي تميزت باتفاق غير مكتوب ما بين تايبيه وبكين لوقف إطلاق النار، استمرت بكين في أعمالها العدائية ضد تايوان عموما وكينمن خصوصا، لكن عبر رمي المنشورات الدعائية بدلا من القنابل. غير أن ما تميزت به هذه الحقبة أكثر هو سريان الأحكام العرفية فوق أراضي كينمن بنسبة مئة بالمئة – على اعتبار أنها خط المواجهة الأول مع النظام الشيوعي في البر الصيني – فيما كان تطبيق هذه الأحكام في بقية أراضي تايوان لا يتعدى ٣ بالمئة، بل أنه حينما تم إلغاء الأحكام العرفية في جميع أنحاء تايوان في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٨٧، ظل بعض هذه الأحكام مطبقا في كينمن إلى أن ألغيت تماما في عام ١٩٩٢.

حياة خشنة وقاتمة

وكنتيجة لهذا الفارق، فان الحياة في هذه الجزر التي يعني اسمها بالصينية «البوابة الذهبية» والتي صارت جزءا من الصين في عام ١٩١١ حينما تمت الإطاحة بالإمبراطور «كينغ»، تميزت بالخشونة والقتامة مقارنة بالحياة فوق بقية الأراضي التايوانية.

منع كرة السلة والراديو والطائرات الورقية

وفي هذا السياق يتذكر أحد أبناء كينمن ممن عاش في ظل فترة الأحكام العرفية قائلاً: لما كانت سياسة الدولة هي ردعنا عن الوصول إلى البر الصيني سباحة، فقد منعت عنا كرة السلة خوفا من استخدامها للطفو، وشمل الحظر أيضا الطائرات الورقية وأجهزة الراديو وذلك خوفا من استخدامها في إرسال أو استقبال إشارات من البر الصيني.

ويضيف قائلاً: كان يجب علينا العودة إلى منازلنا والابتعاد عن الشوارع وإطفاء كل الأنوار قبل العاشرة مساء تحت طائلة المساءلة..، وكانت الاتصالات الهاتفية بين بعضنا البعض يتم عبر بدالة يشرف عليها عسكري يسترق السمع إلى كل كلمة.

بحيرة الماء الميت

وعلى حين يصف البعض – مثل مخرج الأفلام الوثائقية يانغ شوشينغ – الوضع في كينمن بالمأساوي واصفا إياها ببحيرة الماء الميت أو ناعتاً أهلها بضيقي الأفق ممن أصبحت عقولهم جامدة ونفوسهم حذرة بسبب طول بقائهم تحت سلطة الأحكام العرفية القمعية، فان البعض الآخر– مثل الأكاديمية تساي هوي–مين من جامعة تايوان الوطنية (كبرى جامعات البلاد واشهرها) ترى أن الظلم والإهمال اللذين لحقا بسكان كينمن على مدى نصف قرن تسببا في امتلاكهم لرؤية عالمية اشمل وفي إعطائهم دافعا للسفر والهجرة والترحال إلى مناطق في جنوب شرق آسيا قبل غيرهم من أبناء تايوان، وبالتالي تشكل لديهم وعياً أوسع حول الأشياء والعلاقات.

منظر من الجو لـ تايوان

تأصيل الديمقراطية والسلام

وتضيف السيدة تساي التي أجرت بحثا ميدانيا عن جزر كينمن وسكانها: إن ما تقوله يتجسد اليوم في السهولة التي تطبع روابط سكان كينمن بسكان البر الصيني وانسيابية حركة المعديات المنطلقة عشر مرات يوميا من كينمن إلى مدينة زيامن وعدم وجود حساسية لدى سكان كينمن من الذهاب يوميا إلى الأخيرة لشراء حاجاتهم اليومية بأسعار اقل، علاوة على تمسك الكينمنيين بالديمقراطية كخيار ما بعده خيار، والأمر الأخير هي من الأمور التي كثيرا ما يشدد عليها حاكم إقليم كينمن السيد لي شو-فنغ، والذي لئن اعتبر أن الأحكام العرفية كانت ضرورية في الماضي من اجل الأمن القومي، فانه يرى اليوم أن تأصيل الديمقراطية والسلام والرخاء الاقتصادي هما من ضروريات المستقبل التي لا بديل عنها.

استعادة الدور الثقافي والحضاري

وفي مقابلة أجريت مع الحاكم مؤخرا شرح الرجل بإسهاب أنه يطمح إلى استعادة ما كان لإقليمه من دور ثقافي وحضاري بعد عقود من دوره العسكري والحربي، وهو في هذا لا يختلف عن حكام أقاليم تايوانية أخرى من تلك التي تحاول اليوم استعاضة أمجاد اقتصادية ذهبت مع المتغيرات والهزات المالية العالمية بلعب دور ثقافي جاذب. ولعل من أبرز هؤلاء محافظ مدينة تايشونغ السيد «جاسون» الذي يحاول بصبر وأناة وتصميم أن يستعيد السمعة الذهبية لمدينته في منتصف القرن الماضي حينما كانت تايشونغ مركز ثقافة الأمة وكانت تعرف باسم «مدينة الثقافة» بسبب جهودها في تعزيز الأنشطة الثقافية ونشر القيم الوطنية خلال فترة الاستعمار الياباني.

متروبوليتان تايشونغ

وفي هذا السياق نجح الرجل في إقناع السلطات ببناء دار ضخمة للأوبرا (متروبوليتان تايشونغ)، بل نجح أيضا في إشعال فتيل المنافسة ما بين عدد كبير من ابرز المعماريين في العالم للفوز بتصميم هذا الصرح الثقافي. ويكفي أن نعلم أن سبعة من هؤلاء المتنافسين حاصلين على جائزة «بريتزكر» – التي توازي في أهميتها وصيتها العالمي جائزة نوبل – على رأسهم المعمارية العراقية زهاء حديد (ابنة وزير المالية في أول حكومة بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو١٩٥٨).

تويوايتو

وحينما يتم الانتهاء من بناء هذا الصرح العملاق الذي فاز ببناء تصميمه المعماري الياباني الأشهر «تويوايتو»، يمكن لمدينة تايشونغ أن تفتخر باستعادة دور خسرته لصالح تايبيه منذ عام ١٩٧٢ أي حينما انتقل ما كان يعرف باسم « جمعية الثقافة « المؤسسة في عام ١٩٢١ من تايشونغ إلى الأخيرة بسبب انتماء معظم أعضاء الجمعية إلى تايبيه فضلا عن توسط مدينة تايبيه لأراضي البلاد وبالتالي سهولة وصول الجميع إلى الأخيرة للاجتماع والتسوق وأيضا للقيام بالأعمال الخاصة – تعبير ملطف بلغة الماندرين لما يمكن أن يندرج تحته كل المتع المحرمة، وهي المتع التي بدأت في الانحسار تدريجيا منذ أن شرع حاكم الإقليم السابق في الترويج للعروض الفنية والفنون المرئية والصوتية كبديل.

الثقافة كأسلوب حياة

غير أن مسؤولي إدارة الشؤون الثقافية في مدينة تايشونغ يحذوهم الأمل في ما هو أكثر من دار للأوبرا ومسرح مدرج يستوعب عشرة آلاف نسمة وملعب جديد لكرة البيسبول ومهرجان عالمي لموسيقى الجاز ومنتزه للمهرجانات الشعبية وعروض فنية مجانية للآباء والأبناء، إنهم يتطلعون إلى تجذير الثقافة في المجتمع وإيصالها إلى المدارس والجماعات المختلفة لينتهي وضع تايوان بوضع مشابه لأوروبا والولايات المتحدة واستراليا وكندا حيث الثقافة جزء من أسلوب حياة الناس وأحاديثهم اليومية وطرق تواصلهم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه
وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com